الباب التاسع

قانـــون التأمـــين

الفلسفة الخاصة بالتأمين:

تقوم الشريعة الإسلامية على نظام التكافل الاجتماعى والذى يحقق فى كثير من تطبيقاته أن يضحى الإنسان بنفسه وبماله فى سبيل إسعاد أفراد مجتمعه، ويعتبر نظام التأمين من أهم أنظمة التكافل الاجتماعى إذ هو يقوم على أساس مشاركة الكثرة فى تحمل الخسائر التى تحل بالقلة. وينبنى نظام التأمين على قاعدتين أساسيتين هما تجميع المخاطر والمشاركة فى تحمل الخسائر. وتتضح أهمية تجميع المخاطر مما هو مشاهد عمليا من أن الأخطار على اختلاف أنواعها، والتى لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو فداحة الخسارة المترتبة على تحققها بالنسبة لأى فرد، يصبح تقدير احتمال تحققها ومدى أثرها يسيرا بالنسبة للمجموعة. وطبقا للقوانين الإحصائية تزداد دقة التقديرات الخاصة بالاحتمالات كلما زاد عدد الوحدات الخاضعة للتجربة، وبناء عليه تؤدى عملية تجميع المخاطر إلى إمكانية تقدير احتمالات تحقق الخطر وتحديد قيمة الخسارة المترتبة على تحققه إلى درجة كبيرة من الدقة. ومن جهة أخرى يؤدى تطبيق قاعدة المشاركة فى تحمل الخسارة إلى تفتيت عبء الخسارة التى تلحق بأى فرد بحيث لا يتحمل منها إلا جزء يسيرا يمثل نصيبه النسبى بالنظر إلى مجموعة المؤمن لهم.

ويوفر نظام التأمين خدمات جليلة للفرد والمجتمع. فيحقق التأمين للأفراد عناصر الأمان ضد مفاجآت القدر وذلك بتعويضه عما يلحق به من خسائر مادية بسبب تحقق هذه الأخطار بما يساعده على الاحتفاظ بمركزه المالى فى نفس المستوى. ويقوم التأمين بالنسبة للمجتمع، بدور هام فى مجال الادخار والتنمية على ثروات المجتمع وضمان استمرار المشروعات القائمة وتشجيع القيام بمشروعات جديدة.

وتعد الأنظمة الخيرية التكافلية تأمينا فى هذا المعنى إذ هى تقوم بدور هام فى

توفير الحماية للأفراد ضد الكوارث، كما أنها تكفى طائفة كبيرة من الأفراد، مذلة السؤال، وتخفف عنهم ألآم الفقر والعوز.

وعلى ضوء اقتصار مجال التأمينات الاجتماعية التى تتولاها الدول الحديثة على أنواع معينة من الأخطار، وأخذا فى الاعتبار قصور المزايا التى تقدمها والتى لا تكفل فى كثير من الأحيان الحفاظ على المستوى المادى للمستفيدين من هذه التأمينات، تظل الحاجة القائمة إلى نظم أخرى للتأمين، ومن هنا يتضح دور التأمين التعاونى فى تحقيق العديد من المزايا للأفراد والذى يمكن أن يقدم خدماته فى مجالين أساسيين:

١- تغطية الأخطار التى لا تتطرق إليها التأمينات الاجتماعية.

٢- توفير المزايا الكفيلة بالمحافظة على المستوى المادى للأفراد بقدر يتجاوز ما تقدمه التأمينات الاجتماعية من تغطية للمخاطر.

وتتبنى هذه الورقة المبادئ التى يعرضها أسلوب التأمين التعاونى كوسيلة لتغطية أوجه القصور فى التأمينات الاجتماعية، وكذلك تستبعد التأمين التجارى لما فيه من غرر ولما يشوبه من عيب المتاجرة بالألآم والاستفادة من الكوارث والإثراء لطائفة من الناس على حساب طائفة أخرى فضلاً عن قيام التأمين التعاونى على التبرع وإمكان إعادة الفائض - إن وجد - إلى مجموعة المؤمن لهم.